كلمة ونص

ميشيل خياط

الحل الأمثل لحياتنا المعيشية

لعل الضائقة المالية الموجعة جداً التي تعيشها شريحة من السوريين، ليست غير مسبوقة. لقد عرفنا ما يشابهها تماما في بداية الثمانينيات، فكيف واجهناها وصبرنا عليها وتخلصنا منها في النهاية.....؟

وكانت نسبة تلك الشريحة آنذاك أكبر من نسبتها الراهنة، إذ لم تكن الحوالات شائعة، علما أنها تغذي الآن ٨٠ بالمئة من احتياجات السوريين. (ورد هذا الرقم في عدة دراسات اقتصادية، أهمها دراسة للدكتور هاني الخوري تصلح كتاباً مرجعياً، لخصها في سياق محاضرة ألقاها في المركز الثقافي العربي / أبو رمانة/ بدمشق في العام الحالي ٢٠٢٢، ونشرت هذا الملخص كاملا، جريدة الوطن في حينه).

وضمن الـ٢٠ بالمئة الباقية، فئة لا تتلقى مساعدات من الأبناء والأهل أو الجمعيات الخيرية، وهي مضطرة أن تعيش على الحد الأدنى للأجور. وقد بات وكأنه لا يعني شيئاً في السوق، وهذه الفئة، وجلها من المتقاعدين أو من العاملين غير المحتكين مع المراجعين، تحتاج حاجة ماسة إلى منافذ البيع الحكومية التي تبيع السلع والمنتجات الضرورية– الغذائية– بشكل أساسي، بأسعار تتلاءم ورواتبها وأجورها.

إن هذه الفئة الأشد فقراً وعوزاً، يجب أن تحصل شهرياً على احتياجاتها الأساسية من المواد الغذائية (لحوم– سكر– رز–برغل– عدس– حمص– فول– زيت نباتي وبلدي– بيض– شاي– متة– ين) بسعر مدروس، خال من الأرباح الفاحشة ذات القفزات الأسبوعية، إلى جانب التوسع في منافذ بيع الألبسة والأحذية، وفصل الخضر والفواكه عن السلع الغذائية والتشدد في تطبيق مبدأ إلغاء الوسيط والبيع بسعر الشراء من الحقل بعد إضافة النفقات الضرورية والصناديق والنقل والأعمال الإدارية

وتضطرنا اللحظة الراهنة إلى التعامل مع عدد سكان مضاعف بالمقارنة مع مطلع الثمانينيات، أدى إلى زيادة كبرى في عدد المساكن والأحياء السكنية.

وهذا يعني أنه إلى جانب اقتصار دور المنافذ الحكومية التابعة للسورية للتجارة، على بيع هذه السلع تحديداً، يجب زيادة عددها عشر مرات على الأقل وتوسيعها وجعلها ملائمة شكلاً ومضموناً لدورها التمويني، لجهة التنظيم الدقيق، بالاعتماد على البطاقة الإلكترونية، والنظافة التامة، والحماية من الشمس الحارقة والأمطار والبرد الشديد.

ستجسد تلك المنافذ المعنى الحقيقي لمفهوم التدخل الإيجابي، إذ ستعتمد أسعارها كمرجع لكل المواطنين. وقد لا تكون كل المواد المشار إليها مدعومة، يكفي أن تكون أسعارها–نظامية– وحتى إذا كانت مدعومة، فإن ربحها سياسي، وهذا مهم جداً جدا، ويمكن تعويض الخسائر من أماكن أخرى يرتادها أو يستخدمها أثرياء اللحظة الراهنة وهم كثر.

وهذا هو التكافل الاجتماعي، فإذا كانت الدولة بكل مكوناتها وقدراتها وتضحيات العاملين معها ومنهم الكثير من الشهداء وجرحى الحرب، قد حمت ورعت وأتاحت لهؤلاء أن يصبحوا أثرياء أو أن يضاعفوا ثرواتهم عشرات المرات، فإن من حقها أن تحصل منهم على نسبة ما على شكل تحجيم للتهرب الضريبي على الأقل، أو أي شكل آخر حضاري، لاستمرار الحياة ولصون المبادئ والثوابت، وتعميق المسار الوطني والقومي الصائبين.

وإذ أشدد على أن الاحتضان الحكومي لاحتياجات تلك الشريحة، حتى ولو كان خاسرا ماليا فهو رابح سياسياً، ومرة ثانية هذا مهم جداً جدا لاستمرار المسار الصائب، المحارب على بد قوى عالمية شرسة، وهذا الاحتضان في ظل عدم القدرة على مضاعفة الرواتب والأجور عشر مرات على الأقل، يتطلب تعميق نهج الطبابة المجانية والتعليم المجاني والنقل العام الحضاري.

إن الإقبال بحماسة على هذا النهج الملائم، لرواتب من الصعب النهوض بها وبعثها من جديد، لتكون فاعلة وقادرة ومفيدة، هو الحل الأمثل لحياتنا المعيشية.

الكهرباء في حماة بأسوأ حالاتها

مدير الكهرباء: الحمولات شديدة.. وعلى المواطنين المساعدة في حماية الكابلات من السرقة

حماة- محمد أحمد خبازي

تعيش محافظة حماة في هذه الأيام أسوأ حالاتها الكهربائية، حيث الشح الكبير بالتيار إضافة إلى الانقطاعات المتكررة خلال نصف ساعة الوصل من برنامج التطبيق المقيت.

وبـيّن مـواطـنـون في مـديـنـة حماة لـ«الوطن»، أن التقنين المطبق في مدينتهم بهذه الأيام هو الأسوأ خلال السنوات الخمس الماضية!.

وأوضح عدد من سكان ضاحية أبي الفداء وغرب المشتل وعين اللوزة، والقصور وطريق حلب وحي البعث، أن برنامج التقنين هو ٥،٥ ساعات قطع، ونصف ساعة وصل، ولكن الكهرباء تنقطع خلال نصف الساعة هذه عدة مرات بين المرة والثانية نحو ١٠ دقائق. وذكروا أنهم خلال هذه الدقائق المعدودة لا يمكنهم الاستفادة من الكهرباء حتى يشحن الجوالات!.

وأما في منطقة الغاب فالوضع يزداد سوءاً، بخروج محطة «الشريعة» عن الخدمة بين الفينة والأخرى، والتي تحتاج صيانة الأعطال الطارئة التي تصيبها إلى الورشات الفنية بالمنطقة الوسطى لتكشف عليها وتجري لها الصيانة الضرورية.

وبيّن مواطنون من أهالي السقيلبية وشطحة والفريكة لـ«الوطن»، أن الكهرباء في هذه الأيام تأتيهم بـ«القطارة»!. فهم لا يرونها في منازلهم إلا لدقائق معدودة باليوم.

وأوضح بعضهم أن الوضع يزداد سوءاً في الأيام الممطرة وذات الرياح الشديدة، لكون معظم الشبكات في منطقتهم هوائية لا أرضية.

وأما في المنطقة الشرقية من المحافظة، فبيّن عدد من أهالي مدينة سلمية، أن الكهرباء تزورهم باستحياء شديد!. فهي تأتيهم مابين ٧ – ١٢ دقيقة فقط، بعد كل ٥،٥ ساعات من التقنين، أي مابين ٢٨ – ٤٨ دقيقة باليوم كله!.

ولفت المواطنون إلى أن واقع الكهرباء لم يشهد أي تحسن على الإطلاق، رغم وصول ١٣ شاحنة محملة بالمحولات والمعدات الكهربائية للمحافظة في ٢١ أيلول ٢٠٢٢ لدعم المنظومة الكهربائية، ولزيادة وثوقية الشبكة.

ويتساءل المواطنون: أين هذه المحولات والمعدات، ولماذا لم يطرأ أي تحسن على الشبكة، ولماذا لم نعد نرى الكهرباء في بيوتنا إلا قليلاً ؟.

ومن جانبهم، كشف عدد من رؤساء مراكز الكهرباء بمناطق المحافظة لـ«الوطن»، أن الوضع صعب جداً، فالشبكة تتعرض للانهيار بشكل شبه يومي، نتيجة ضعفها مقابل الحمولات الزائدة، فيتم اللجوء من المحطات بكل منطقة لتخفيف الضغط عن الشبكة بفصل بعض الخطوط، وهو ما أدى لهذا التقنين الطويل والوضع المتردي.

وأوضح بعضهم أن تأمين المعدات للصيانة وتبديل الخطوط، وتكبير استطاعات بعض المحولات ليس بالأمر اليسير. ولفتوا إلى أن تأمين المازوت للرافعات وسيارات الخدمة شاق أيضاً، وبالكاد الكميات التي يحصلون عليها تكفي لآلية واحدة فقط!.

ومن جهته بيّنَ المدير العام لشركة كهرباء حماة حبيب خليل لـ«الوطن» أن الحمولات الزائدة والكبيرة بالفترة الأخيرة، أدت لاحتراق الكثير من مراكز التحويل والكابلات.

وأوضح أن مخصصات المحافظة من الميغات ثابتة لم تتغير وهي نحو ١٤٠ – ١٥٠ ميغا تنقص قليلاً أو تزيد قليلاً. ولفت إلى أن المعدات التي وردت للمحافظة، لم تستطع تعويض السرقات من الشبكات والخطوط.

وأشار إلى أن ٤ محولات سرقت بمدينة حماة ولم تستطع الشركة توفيرها.

وأهاب بالمواطنين المساعدة في حماية كابلات الشبكة من السرقة في مناطقهم، بإبلاغ الشركة أو الجهات المعنية، عن أي حالة يشتبهون فيها لاتخاذ الإجراءات المناسبة والتدخل قبل السرقة وفرار السارقين، لأن تعويض الكابلات صعب للغاية.

طموحات الجرحى تتسع.. ٣٢٣ جريحاً يصلون إلى التعليم الجامعي هذا العام

الوطن

حرص مشروع «جريح الوطن» منذ انطلاقته على دعم طموحات الجرحى التعليمية، ليكون بوابة تنقلهم من استعادة القدرة إلى التمكين وخوض غمار الحياة والحصول على فرص العمل الأفضل، وأثمرت هذه الجهود المبذولة بوصول ٣٢٣ جريحاً إلى التعليم الجامعي خلال ٢٠٢٢ من مختلف شرائح العجز الكلي، تحت الكلي، والجزئي، وهو الحضور الأكبر في التعليم الجامعي منذ انطلاقة المشروع.

وتقدم الجرحى خلال العام الجاري على ٧٥ مقعداً في التعليم الجامعي العام، و١٤٩ مقعداً في التعليم المفتوح، و٣ بالتعليم الخاص، و٨٥ في التعليم الافتراضي، بينما وصل ١١ جريحاً إلى الدراسات– العليا موزعين بين ٩ ماجستير و٢ دكتوراه، بمختلف الاختصاصات العلمية والعملية.

ويشكّل عنوان التعليم البوصلة التي توجه الجرحى نحو أهدافهم البعيدة، ويرافقهم في ذلك مشروع «جريح الوطن» عبر توسيع الدعم التعليمي الجامعي ليشمل جرحى العجز الجزئي (٤٠ – ٦٩ بالمئة)، وضمان حصولهم على الفرص والتسهيلات المطلوبة للتعليم في المرحلة الجامعية والدراسات العليا، بما يساهم في دعم دخولهم سوق العمل، وتعزيز استقلاليتهم المادية.

منخفض جوي جديد بدءاً من الثلاثاء والحرارة أدنى من معدلاتها

محمد منار حميجو

توقع المتنبئ الجوي محمد حيدر أن تشهد البلاد يوم الثلاثاء القادم منخفضاً جوياً جديداً يبدأ من المناطق الجنوبية الشرقية والجزيرة والبادية ومن ثم يمدد إلى المناطق الشمالية والوسطى والساحلية، مشيراً إلى أنه من المتوقع أن تشهد هذه المناطق هطلات مطرية غزيرة على حين تكون الفرصة ضعيفة في دمشق لهطل الأمطار.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين حيدر أن اليوم الأحد وغداً الإثنين ستكون الأجواء غائمة جزئياً والحرارة أدنى من معدلاتها ما بين ٢ إلى ٥ درجات مئوية وهي تختلف من منطقة إلى أخرى، مشيراً إلى أن المعدل المطري جيد حتى الآن.

وحذر حيدر من تشكل السيول في حال كان هناك هطل مطري غزير باعتبار أن كل شيء وارد في هذا الموضوع.

وشهدت البلاد خلال اليومين الماضيين هطلات مطرية غزيرة في أغلب المحافظات شهد أعلاها في عين حلاقيم بحماة ١٠٥ مم وفي القاصرة بحمص ٩٩ مم وبحسب نشرة مشروع الاستمطار الصادرة عن وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، على حين شهدت باقي المحفظات أيضاً هطلات مطرية غزيرة تتراوح كميتها من منطقة إلى أخرى.

٢٧٧٠ مركبة حديثة سجلت في حلب هذا العام

مدير النقل: ٦٠ ألف لوحة سُرقت عام ٢٠١٢ عُممت أرقامها ولم يضبط أي منها حتى الآن

محمود الصالح

كشف مدير النقل بحلب رامي الحسن عن الإجراءات التي كانت مديرية النقل قد اتخذتها جراء سرقة عدد من لوحات ورخص السيارات عند دخول المجموعات الإرهابية إلى مقر المديرية الأساسي في النقارين عام ٢٠١٢، حيث تم تعميم أرقام هذه اللوحات التي يقدر عددها بحدود ٦٠ ألف لوحة، والرخص التي سرقت آنذاك إلى جميع الجهات المعنية لضبط تلك الرخص واللوحات والآليات التي تحملها، لأنها غير مسجلة لدى مديرية النقل.

وأوضح في حديثه لـ«الوطن» أن الرخص المسروقة لم تعد لها قيمة لأنها أصبحت غير مستخدمة بعد التحول إلى الرخص الإلكترونية الحديثة، نافياً ضبط أي منها حتى الآن، لأنها جميعاً تستخدم ربما في المناطق الواقعة خارج السيطرة.

من جانب آخر قال مدير النقل إنه تم تسجيل ٣٨٦٩٤٨ مركبة في محافظة حلب حتى تاريخه، وحققت المديرية إيراداً قدره ١٢،٨ مليار ليرة سورية خلال العام الجاري، مؤكداً بتقديم مختلف الخدمات للمواطنين مالكي المركبات بكل فئاتها وأنواعها / تسجيل- ترخيص- بيع... إلخ/، ويتم إجراء كل المعاملات حاسوبياً مما يوفر الدقة والسرعة في إنجاز المعاملة، حيث إن العمل مؤتمت في مديرية النقل منذ عام ٢٠٠٨.

ولفت إلى ربط مديرية نقل حلب على قاعدة البيانات المركزية في وزارة النقل وأصبح بإمكان أي مواطن إجراء أي معاملة لمركبته من أي مديرية نقل أو دائرة نقل فرعية من دون أن يضطر مالك المركبة للانتقال إلى المحافظة المسجلة بها مركبته مما يخفف من أعباء وتكاليف السفر على الإخوة المواطنين كما يؤدي إلى الحد من استغلال معقبي المعاملات للمواطنين وتخفيف زمن إنجاز المعاملات.

وأضاف مدير النقل إنه بلغ عدد المعاملات المنفذة خلال العام الجاري وحتى تاريخه نحو ٣٣٥٩٢٨ معاملة (بمعدل ١٥٥٠ معاملة يومياً)، مشيراً إلى أنه يتم تسديد رسوم المعاملات المنجزة بالمديرية من خلال خدمة الدفع الإلكتروني بحيث يتمكن المواطن من تسديد رسوم مركبته عبر تطبيق خاص على هاتفه المحمول ومن خلال حساب بنكي خاص به لدى أحد البنوك المعتمدة من وزارة النقل لخدمة الدفع الإلكتروني.

وبيّن أنه بلغ عدد المركبات الحديثة المسجلة لدى مديرية نقل حلب خلال عام ٢٠٢٢ وحتى تاريخه ما مجموعه ٢٧٧٠ مركبة.

ويستمر العمل بعملية (الأرشفة الإلكترونية) لوثائق معاملات المركبات، حيث يتم ترحيل صور وثائق المعاملات، إلى قاعدة بيانات المركبات لدينا، مما يغني عن الرجوع إلى الوثائق الورقية للمعاملات المنجزة سابقاً لمركبة (لأنها تؤرشف ضمن إضبارة المركبة الإلكترونية) مما يقلل من زمن إنجاز المعاملات.

وأوضح أنه تم إعادة توزيع العمل على صالات المديرية بحيث تم توزيع العمل وفق الصلاحيات الحاسوبية المعتمدة على برنامج المعاملات المركزي بوزارة النقل، بحيث تُنجز معاملات محددة خاصة بكل دائرة من دوائر المديرية (دائرة المركبات– الدائرة القانونية–الدائرة الفنية) ويقوم موظف كل دائرة بإنجاز جميع أنواع المعاملات مما يسمح بتطبيق حقيقي لمبدأ النافذة الواحدة ويسهل على الإخوة المواطنين ويسرع إنجاز المعاملات ضمن كل دائرة.

ومؤخراً تم تفعيل خدمة جديدة وهي خدمة تجديد الترخيص الإلكتروني للمركبات مما يسمح بإمكانية تجديد ترخيص المركبة من المنزل أو من أي مكان آخر عبر شبكة الإنترنت ويتم حالياً تجريب الخدمة للمركبات الحكومية.

وحول صعوبات العمل في نقل حلب أوضح الحسن أن المعاناة الأساسية تتمثل في نقص عدد العاملين نتيجة التسرب الحاصل، أمام حجم العمل الضخم الذي تقوم به المديرية لتخديم المواطنين، إضافة إلى عدم كفاية الاعتمادات المالية اللازمة لتأمين الاحتياجات من ورق الطباعة وأحبار الطابعات وريبون طباعة الرخص الإلكترونية (المكلف جداً)، وذلك بسبب الارتفاع المطّرد بالأسعار الرائجة بالأسواق المحلية نتيجة الوضع الاقتصادي الذي يمر به القطر، وخاصةً مع زيادة عدد المعاملات المنفذة بالمديرية بعد الربط المركزي وإمكانية تنفيذ معاملات المركبات المسجلة بمديريات النقل الأخرى لدينا.

وهناك حاجة إلى تحديث مواصفات التجهيزات الحاسوبية وملحقاتها بحيث تواكب حجم العمل وسرعة أداء الشبكة. وكذلك المعاناة جراء ضيق موقع المديرية الحالي لأنه مستأجر (ضمن مرأب شركة إنشاء الخطوط الحديدية السورية)، مما يتسبب بالازدحام الشديد، والحاجة إلى الإسراع بترميم بناء المديرية الأساسي في محلة النقارين.